

في الواجهة

هواجس الحريري من شهود الزور ربط نزاع مفتوح مع الم



بعد سنة من عمر علاقة الحريري بالربيع السوري كان لا ثقة ارسياها (ارشيف - ا ف ب)



حين تصبح العولمة قرصنة!

حين تصبح العولمة قرصنة، وتتحول حقوق الإنسان إلى مجازر وأدوات تعذيب في السجون العلنية والسرية، وحين نرى حرية الإعلام مطوّقة باغتتيال الصحفيين وإغلاق مكاتب القنوات الفضائية وتعطيل المواقع الإلكترونية وقد باتت إعلاماً بديلاً يسد الفراغ الناجم عن التهام رؤوس الأموال والنظم الحاكمة للعديد من وسائل الإعلام القائمة، حينها يصبح التضامن مع «الأخبار» بوجه القرصنة الإلكترونية على موقعها عنواناً محلياً لتضامن عربي وعالمي مع حرية الإعلام المستهدفة إقليمياً ودولياً (راجع الصفحة 16).

لقد بشرنا أهل العولمة قبل أكثر من عقدين من الزمن بأننا سنشهد عصراً من الانسياب الكامل ودون حواجز للرسائل والسلع والأفراد والمعلومات، فرأينا بالمقابل رساميل تتحرك، لكنها تحمل على مناكبها أبشع أشكال الفساد والاستغلال والقتل الجماعي، كما رأينا أخيراً مع شركة بيزر الأميركية للأدوية في نيجيريا، ورأينا السلع تتحرك ولكن باتجاه واحد، حيث تنظم سيرها حواجز جمركية وضرائب متصاعدة وشروط متعددة، ورأينا الأشخاص يتحركون، ولكن في مواكب موت جماعية يطلق عليها اسم الهجرة غير الشرعية المصحوبة بأشد الحملات عنصرية في مجتمعات الحضارة والتقدم، ورأينا المعلومات تتدفق، ولكن ضمن خط أحمر معروف إذا تجاوزته أصبح المعلومة حراماً وصاحبها هدفاً للقتل أو السجن أو المطاردة.

من هنا، فلنأخذنا حول «الأخبار» اليوم، وقد استهدفت موقعها القرصنة، ليس مجرد صحيفة في وادي الغرائب والعجائب المتدافعة في عالم اليوم، بل إنه دعوة إلى افتتاح حملة عربية وإقليمية وعالمية للدفاع عن حرية إعلامية مهددة في وطننا العربي من المحيط إلى الخليج، كما نرى اليوم في إقفال مكاتب «الجزيرة» المتتالية، والحرية الإعلامية المطاردة في العالم، كما هي حال صاحب موقع «ويكيليكس» المحتجز في سجن الديموقراطية البريطانية العريقة، فنؤكد لوسائل الإعلام التي نحمي حقوقنا عبر كشف الحقائق لنا، أن من حقها علينا أن نقف إلى جانبها يوم يتعرضون لها وهي تضع هذه الحقائق أمامنا.

معن بشور

من المحرر

تستقبل «الأخبار» رسائل القراء على العنوان الإلكتروني الآتي: letters@al-akhbar.com، على أن تنطلق الرسالة من أحد المواضيع المنشورة في «الأخبار»، وألا يتجاوز نصها 150 كلمة.

يكثر رهان قوى 8 آذار على سبحة طويلة من التنازلات يقدمها الرئيس سعد الحريري. إلى الآن، منذ ترأس الحكومة، قديم لها الكثير، وكذلك لسوريا. ولم يفلح في مفايضتهما بالسلعة الأكثر احتمالاً، وهي إثبات نجاح تجربته في الحكم وفي الإمساك بحكومة، لا يكتفي برؤسها فقط

نقولاً ناصيف

ما لم يُعلن إرسال المدعي العام في المحكمة الدولية القاضي دانيال بلمار القرار الاتهامي في اغتيال الرئيس رفيق الحريري إلى قاضي الإجراءات التمهيدية دانيال فرانسيس قبل الأحد المقبل، 19 كانون الأول، وهو الموعد الذي تدخل فيه الإدارات والمؤسسات الأوروبية في إجازة الأعياد إلى ما بعد رأس السنة الجديدة، بما في ذلك المحكمة الدولية التي لا تشد عن القاعدة، فلن يقع صدوره رسمياً قبل آذار المقبل. حتى ذلك الوقت، يظل القرار الاتهامي محور جدل ساخن وتصيد متبادل بلا سقف، ويستمر الاشتباك الداخلي على ملف شهود الزور كجزء لا يتجزأ من الانقسام المحيط بالقرار الاتهامي، وكعامل ضروري لربط نزاع مع القرار الاتهامي، ومن خلاله المحكمة الدولية، في مواجهة الضارية التي يخوضها حزب الله وحلفاؤه مع رئيس الحكومة سعد الحريري. إلا أن تمسك الطرفين بشروطهما بات يمثل التعبير الأدق عن عدم رغبة أي منهما في التوصل إلى تسوية خارج نطاق الشروط التي يفرضها لها. بذلك أضحى ملف شهود الزور، في مجلس الوزراء وخارجه، خط الدفاع الأول لأحدهما، وخط الهجوم الأول للآخر، في معركة حماية المحكمة الدولية أو إسقاطها.

تحمل هذه الدوافع رئيس الحكومة على رفض أي مخرج للأزمة يبدأ حيث انتهى موقفه من شهود الزور، في حديثه إلى صحيفة الشرق الأوسط في 6 أيلول الماضي، عندما اعترف بوجودهم وبإساءتهم إلى عائلته وتخريبهم للعلاقات اللبنانية - السورية. ورغم أن هذا الموقف - إلى الصحيفة السعودية، وهو الاعتذار من سوريا عن اتهامها باغتيال والده الراحل - هو ثمرة تفاهم سعودي - سوري، فضلاً عن تعهد كان الحريري قد قطعه للرئيس السوري بشار الأسد بأن يجهر علناً بهذا الاعتذار، إلا أن الاعتراف المكلف والموجع للحريري ألقى بثقله عليه أمام تيار المستقبل وحلفائه في قوى 14 آذار الذين فوجئوا بما أعلنه. وكان رئيس الحكومة قد عبّر عن حذره من المراحل التالية لما بعد الاعتراف بوجود شهود الزور في الاجتماع الأخير الذي جمعه بالمعاون السياسي للأمين العام لحزب الله، الحاج حسين الخليل، في 19 تشرين الأول الماضي.

الحريري يرفض
حلاً يبدأ حيث انتهى
موقفه من وجود
شهود الزور

أخفق الحريري
في مقايضة مذكرات
التوقيف السورية بملف
شهود الزور

صلب هذا التصليب أن الحريري تلقى أكثر من لوم من قريبين منه في تيار المستقبل وفي قوى 14 آذار عن خطورة ما أفصح عنه حيال شهود الزور.

لم يكن حذره من سلسلة تنازلات أخرى قد يُدعى إليها، لم يكن الهاجس الوحيد الذي أحاط بموقفه من شهود الزور. لم يشأ تطويره إلى أكثر مما فعل. بل تولدت لديه هواجس أخرى ارتبطت أيضاً بتدهور علاقته بالرئيس السوري مذ انقطعت الاتصالات بينهما تماماً في 3 تشرين الأول الماضي، على أثر صدور مذكرات التوقيف الغيابية السورية. في سنة من عمر علاقته بالرئيس السوري، تكتمل الأحد المقبل 19 كانون الأول، لم يصح أبداً ما قيل عن أن الرجلين نجحا سريعاً في بناء علاقة سياسية

في هذا الاجتماع، كشف الحريري عن مخاوفه من أن تدفع به ردود الفعل على ذلك الاعتراف، إلى تقديم مزيد من التنازلات. وأبلغ إلى محدثه أن المطالبة التالية لإحالة الملف على المجلس العدلي هي مطالبته بتنحية المدعي العام التمييزي القاضي سعيد ميرزا وقضاة آخرين. وأكد له معارضته إحالة الملف على المجلس العدلي.

مذ ذاك لم يجد رئيس الحكومة أي انفتاح على القبول بخطوة كهذه تلخ عليها المعارضة وتتوقعها دمشق، لا في مجلس الوزراء ولا خارجه. وهو بذلك وضع موقف 6 أيلول في نطاق محدد، لا يتخطى مجرد التسليم السياسي بوجود ملف شهود الزور، ولا الانزلاق إلى تنازلات إضافية. في